



مسوده

تقرير المراجعة المرحلية للقطاع

القطاع: فريق قطاع الإسكان والمأوى

فترة التقرير: 1 كانون الأول 2008 – 31 آذار 2009

(أ) التقييم العام للتقدم في إنجاز محصلات (نتائج) فريق الأمم المتحدة القطري

محصلات (نتائج) فريق الأمم المتحدة القطري			
تحسين الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الضرورية والمساعدة للمجموعات الضعيفة			
المؤشرات المقترحة	خط الأساس	الهدف	الحالة في 2009/3
● نسبة المجموعات الضعيفة من السكان التي ستستفيد من ظروف المأوى المحسنة (تقديم البيانات مفصلة حسب الجنس)	1.27 مليون أسرة	%5
● وجود سياسة وبيئة قانونية مساعدة	لا	نعم	لا
● عدد فرص العمل المحلية المكونة ضمن قطاع الإسكان	1.0 مليون يوم عمل

تحليل سردي للتقدم:

إن المجموعات المستفيدة المستهدفة من نشاطات القطاع تضم المجموعات الضعيفة، كالنازحين داخلياً، واللاجئين، والعائدين، والمجتمعات المضيفة، وذوي الاحتياجات الخاصة، وغيرهم. تمت معالجة الاحتياجات السكنية لهذه المجموعات من خلال إعادة تأهيل المأوى وتوزيع المساعدات غير الغذائية. يعالج هذا القطاع أيضاً الحلول المعمرة، وقضايا ضمان عدم الإخلاء وحقوق الملكية. ومن خلال الدراسات والتقارير المتنوعة الصادرة حول وضع هذه المجموعات، أصبحت هناك قاعدة بيانات معلوماتية أفضل لتسهيل الاستجابة السريعة لمعالجة احتياجات هذه المجموعات، ويساهم هذا في تعزيز نظام الحماية والخدمات.

إن قطاع الإسكان والمأوى يساهم أيضاً في الإصلاح والتنمية الاقتصادية. ستقوم سياسة الإسكان الوطنية، التي سيتم إعدادها ضمن هذا القطاع، بالتشديد على أهمية إشراك القطاع الخاص في التطوير العقاري، كما أن تحسين البنية التحتية والخدمات سيؤدي إلى خلق بيئة مناسبة للاستثمارات الدولية.

قامت المنظمات بالتعاقد مع مقاولين محليين لإعادة تأهيل المأوى، مما أدى إلى خلق فرص عمل وتعزيز قدرات المقاولين والعمال المحليين.

يسعى القطاع إلى صياغة السياسات والإستراتيجيات، وللقيام بإصلاحات مؤسساتية في وزارة الإعمار والإسكان التي تساهم في تعزيز نظام الحكم الرشيد في العراق.

ب) التقييم العام للتقدم في إنجاز محصلات (نتائج) القطاع

المحصلة (النتيجة) القطاعية 1			
تحسين نظام تأمين الإسكان			
مؤشرات المحصلة (النتيجة) القطاعية (المعدلة و/أو المقترحة)	خط الأساس	الهدف	الحالة في 2009/3
القوانين والأنظمة المفعلة	غير متوفر	تعديل القوانين بحلول تشرين الثاني/نوفمبر 2009	العمل جاري من خلال الاستشاري الدولي وتم الاتفاق على خطة عمل لتنفيذ النتائج المحددة
المصادقة على سياسات الإسكان وتنفيذها	غير متوفر	تشرين الثاني/نوفمبر 2009	العمل جاري وتم الاتفاق على خطة عمل لتنفيذ النتائج المحددة
عدد ونسبة المساكن المنشأة من قبل الحكومة والشركاء غير الحكوميين في السنة	غير متوفر	توفر الحكومة العراقية بيئة ممكنة للشركات الخاصة للاستثمار في قطاع الإسكان	العمل مستمر وتم الاتفاق على خطة عمل لتنفيذ النتائج المحددة
التحليل العام للتقدم المنجز			
المساعدة الفنية في صياغة السياسات والإستراتيجيات والإنتاج المعرفي			
<p>لقد تم تكليف شركة استشارات دولية لتقديم مدخلات استشارية فنية لوزارة الإعمار والإسكان بهدف صياغة سياسة إسكان وطنية مع التشريعات ذات الصلة. لهذه الغاية، تم تشكيل مجموعات عمل وزارية مشتركة لبحث قضايا إدارة الأراضي، وتأمين البنية التحتية والخدمات، وتحسين الأحياء الفقيرة، والتمويل السكني.</p> <p>تم الإنتهاء من وضع استراتيجيات إسكانية تجريبية لمدن اربيل، بابل، والنجف، ومراجعتها والمصادقة عليها من قبل المجالس المحلية المختصة ووزارة الإعمار والإسكان. وأدى وضع هذه الإستراتيجيات، من بين مكاسب أخرى، إلى</p>			

تحسين فهم معيقات ومشاكل تأمين السكن المحلي والطرق الممكنة لزيادة العائدات من الاستثمارات المحلية في الإسكان. بعد وضع الإستراتيجيات، تم إعداد مشروع لدعم تنفيذ إستراتيجية الإسكان في محافظة اربيل والتي ساعدت ليس فقط في ضمان الدعم من السلطات المحلية ولكن أيضاً التزامهم بالاشتراك في تمويل المشروع. لقد حال نقص التمويل في القطاع دون تنفيذ برامج تجريبية مشابهة لدعم تحسين الأحياء الفقيرة وتنفيذ استراتيجيات الإسكان لمدينتي بابل والنجف.

تم تنفيذ دراسة شاملة، بالشراكة مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC، مجموعة البنك الدولي)، في ست مدن (اربيل، بابل، النجف، البصرة، نينوى، ذي قار) في منتصف عام 2008، لبحث إمكانية القيام محلياً بمعالجة القضايا المتعلقة بتوسيع توفير الأراضي المخدومة، ومواد البناء القليلة التكلفة، وخدمات متعهدي التطوير العقاري في القطاع الخاص والتمويل السكني، بالإضافة إلى القيام بتحسينات على عمليات العمل البلدي لتسريع عملية توفير السكن ميسور التكلفة.

لازال الدعم لإنشاء نماذج مبسطة ومتوفرة بسهولة للجميع على قدم المساواة من آليات تقديم قروض السكن والمأوى الملائم للفقراء، يشكل تحدياً بسبب قلة الموارد المالية في هذا القطاع. ومع ذلك قامت بعض المنظمات غير الحكومية بتطويره وتشغيله من خلال مصادر مالية أخرى. وبنفس الطريقة، سيقوم مشروع 'تحسين تأمين المساكن في اربيل' بتوفير خدمات التمويل الصغير لبناء وتحسين البيوت في مشاريع التحسين التجريبية الفرعية.

تعزيز القدرات داخل البلد

واصل القطاع دعم مركز التدريب والمعرفة في وزارة الإعمار والإسكان (MoCH) من خلال تقديم الخدمات التدريبية، والاستشارية، وخدمات المعلومات لمجموعة كبيرة من الأطراف الفاعلة، مثل موظفي وزارات الإسكان، والبلديات، والمالية، والإدارات المحلية، ومؤسسات القطاع الخاص والمنظمات التطوعية، وتم تنفيذ هذا من خلال دعم وضع أدلة تدريبية مختصة وتدريب المدربين من خلال المدخلات الاستشارية الفنية الدولية المقدمة من معهد دراسات الإسكان (IHS) في هولندا. وتم تدريب 23 موظف من وزارة الإعمار والإسكان كمدربين في المجالات التالية: أ) سياسات واستراتيجيات الإسكان، ب) إدارة مواد البناء وإدارة عمليات البناء، ج) نظام المعلومات الجغرافية للتطوير العقاري. وقد أقيمت دورتين تدريبيتين، لـ 8 موظفين من وزارة الإعمار والإسكان، في التخطيط الإستراتيجي والتعاقد العام في قطاع البناء. ومن ثم قام مركز التدريب والمعرفة، خلال فترة التقرير، بتنظيم 6 ورشات عمل تدريبية ضمت 102 موظف من الوزارة بالمجالات المذكورة آنفاً.

ساعد التدريب الذي قدمه معهد دراسات الإسكان (HIS) في وضع خطة عمل لمدة 3 سنوات لمركز التدريب والمعرفة، بالاستناد على تقييم الاحتياجات التدريبية الذي أجري خلال المرحلة الأولى من مشروع تعزيز قطاع الإسكان. كما تم توريد أجهزة معلوماتية وبرمجيات متخصصة.

المحصلة (النتيجة) القطاعية 2

تقليل عدد الذين يعيشون بدون مأوى مناسب في المناطق الأكثر هشاشة

مؤشرات المحصلة (النتيجة) القطاعية (المعدلة و/أو المقترحة)	خط الأساس	الهدف	الحالة في 2009/3
نسبة سكان المناطق الهشة الذين استفادوا من تحسين ظروف المأوى	12.3% (جديد)	50% (جديد)	

التحليل العام للتقدم المنجز

إعادة تأهيل وبناء المساكن

خلال فترة التقرير، كانت الموارد مقصورة على تلك المتوفرة ضمن عملية المناشدة الموحدة (CAP). تم توجيه تركيز التدخل إلى حد ما إلى دعم إعادة تأهيل المنازل للإحالة دون حدوث أي عمليات نزوح إضافية ولتسهيل الحلول المستدامة. تضمنت عملية المناشدة الموحدة لعام 2008 مشاريع بقيمة 38.1 مليون دولار في الإسكان والمأوى.

قام أعضاء فريق القطاع، خلال الفترة الممتدة بين كانون الثاني/يناير 2008 وآذار/مارس 2009، بمساعدة 5,156 أسرة (35,869 فرد) ضمن برنامج المأوى الطارئ، واستفاد 1,112 أسرة (6,483 فرد) من نشاطات تحسين الملاجئ والنشاطات المرافقة، وتمت مساعدة 10,308 أسرة (61,716 فرد) من خلال توزيع أدوات المأوى. حظيت محافظات بغداد، الأنبار، ديالى، وذي قار على التوالي بمخصصات أعلى نسبياً، وتم الانتهاء من تقييم حالات المساكن المتضررة أثناء حالة الطوارئ في مدينة الصدر في بغداد بهدف إعادة تأهيل 165 منزل آخر.

تستمر الجهود ضمن المشروع المدعوم من قبل صندوق العراق الانتماني التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، لتأمين أراضي لبناء المساكن (400 وحدة سكنية منخفضة التكلفة بمساعدة ذاتية) لإيواء 800 أسرة نازحة وعائدة. وفيما عدا اربيل، فإن عملية تخصيص الأراضي في المحافظات الثلاثة الأخرى (بابل، ذي قار، واسط) لاتزال معلقة. لا تزال المشاورات مع المحافظات المعنية ووزارة البلديات والأشغال العامة حول توزيع الأراضي مستمرة. لقد فشلت محافظتي النجف وبغداد في تخصيص أراضي للوحدات السكنية وسيتم توزيع حصصها بشكل متناسب على المحافظات الأربعة الأخرى.

الدعم الفني لوضع الإستراتيجية

إن إجراءات الشراء لاختيار منظمة دولية لدعم وضع إستراتيجية المأوى الطارئ مستمر على قدم وساق. لقد تم تقييض استشاريين فنيين دوليين لوضع سياسة الإسكان الوطنية، ومن المتوقع أن تقوم السياسة المقترحة بمعالجة القضايا المتعلقة بضمان الحيابة.

سيتم وضع إستراتيجية لتحسين الأحياء الفقيرة وممارسات إسكانية تحقق الكفاءة في استخدام الطاقة في محافظة اربيل، وذلك من خلال تنفيذ الإستراتيجية اللامركزية للإسكان، وسيتم إطلاق المشروع في أيار 2009.

المسوحات والدراسات

يتم إصدار تقارير دورية حول وضع النازحين داخلياً والعائدين في العراق. يتحول التركيز حالياً إلى وضع العائدين داخل البلد والى نوايا النازحين. من بين هذه الإصدارات تقارير حول العائدين، وتقييمات وإحصائيات حول النزوح، تقارير، ومعلومات عن المحافظات، وتقارير مجدولة حول العائدين، وتقييمات للمخيمات، بالإضافة إلى مراجعات سنوية ونصف سنوية حول النزوح، وتم أيضاً تنفيذ مراجعة للنموذج الأولي للمأوى في العراق.

توزيع المساعدات غير الغذائية

لقد استفادت 120,565 أسرة من الأسر النازحة داخلياً والعائدة والأسر المضيفة من توزيع المساعدات غير الغذائية. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت مساعدات لحوالي 98,577 فرد من خلال مشاريع خاصة، مثلاً: تم توزيع المدافئ والكبروسين في المدارس والألبسة الشتوية للأطفال. خلال فترة التقرير، كان هناك تقريباً 3,000 حقيبة مساعدات غير غذائية مخزنة ومتوفرة في أنحاء متفرقة من البلد في جميع الأوقات. وفي عام 2009، تمت التحضيرات لمساعدة 36,500 أسرة لتزويدهم بالمساعدات غير الغذائية.

بالإضافة إلى ذلك، قام بعض أعضاء الفريق القطاعي في 2008، بتعديل محتوى حقائب المساعدات غير الغذائية لتوحيد المحتوى في عموم البلد وللوصول إلى ترابط تشغيلي أفضل. كذلك يتم التركيز على المواد الغالية التي لا تتمكن العائلات غالباً من تحمل تكاليفها وليس على المواد الصغيرة الرخيصة. يتم غالباً دمج توزيع المواد غير الغذائية مع توزيعات المساعدات الغذائية. ولتسهيل عملية الشراء، سيقوم بعض الأعضاء بشراء المواد وتسليمها مباشرة للشركاء المنفذين حسب الأهداف المخصصة لهم.

يتم اختيار المستفيدين وفقاً لمعايير المنظمات المتعلقة بالأسر الضعيفة مع مراعاة كفاية السكن، ووجود حوامل أو مرضعات ضمن الأسر، ووجود أفراد معاقين، بالغين أميين، واستقرار الدخل، والأسر التي تعيلها النساء أو الأطفال... الخ. لقد تم تحديد حجم الأسرة القياسي في التخطيط بستة أعضاء.

(ج) التعديلات المقترحة في محصلات (نتائج) فريق الأمم المتحدة القطري و/أو المحصلات
(النتائج) القطاعية (مع عرض الأسباب)

غير متوفر

(د) الافتراضات والمخاطر والفرص الرئيسية

الافتراضات:

1. استمرار الإتجاه في التحسن الأمني سيؤدي بالتالي إلى استقرار عمليات النزوح وسيمهد الطريق لزيادة الحلول المستدامة. تحققت مؤخراً بعض المكاسب الأمنية في المناطق المركزية والغربية في العراق، ومن ضمنها بغداد والأنبار. يعتبر الوضع الأمني في المنطقة الشمالية أفضل بشكل ملفت للنظر من المناطق الأخرى في البلد في الوقت الحالي على الرغم من ارتباطه بالتطورات الحاصلة في الموصل وكركوك إضافة إلى مناطق المادة 140 الأخرى، وتساعد التوترات على الحدود العراقية التركية. في حال تم احتواء التوترات وتم تأجيل الاستفتاء العام في كركوك، عندها سيعتبر تخفيف أنظمة الأمم المتحدة الأمنية الحالية بما فيها الحضور الميداني الموسع للأمم المتحدة استجابة منطقية. ستقود هذه التطورات أيضاً إلى تسهيل الإدارة التشغيلية للغاية.

أدى عدم الاستقرار الناتج عن النزاع الطائفي واللصوصية حتى الآن إلى استبعاد ترسيخ وجود دولي دائم في بعض المحافظات الجنوبية والمركزية، على الرغم من استقرارها كنتيجة لانخفاض العنف منذ منتصف عام 2007. في نفس الوقت تمكن الموظفين الدوليين لفريق القطاع من القيام بزيارات ميدانية خلال فترة التقرير.

2. سوف يبقى الإسكان على رأس الأجندة التنموية للحكومة العراقية وقيام سياسة الإسكان الوطنية والإصلاحات التشريعية المتصلة بتوفير الإطار المؤسسي في سبيل الوصول إلى "سكن كافٍ للجميع". قامت الحكومة باستضافة أول مؤتمر وطني للإسكان في بداية عام 2009 والذي جذب مشاركة كبيرة من القطاع الخاص والمجتمع الدولي. شكلت ورشة العمل إشعاراً عن بدء عمل وزارة الإسكان بصياغة السياسة الإسكانية.

3. ألا تتأثر جهود الحكومة العراقية الإصلاحية: (أ) بالتعب من الإصلاحات، (ب) قيود الموازنة (كما هي الحالة حالياً مع انخفاض أسعار النفط الخام العالمية).

4. ازدياد دعم المجتمع الدولي لإصلاحات قطاع الإسكان وترجمته إلى موارد إضافية لهذا القطاع. لا يزال الدعم الذي يوفره المجتمع الدولي للقطاع خجولاً في هذا السياق، وربما لعدم اعتبار الإسكان على نفس القدر من الأهمية كسلعة عامة مقارنة مع الخدمات الضرورية الأخرى. مع ذلك، قام فريق القطاع بالبدء بحملة توعية كبيرة والتي من المتوقع أن تساعد في توسيع دعم المانحين.

5. الاستثمار في القيام بإصلاحات تشمل للخدمة المدنية التي تحتاج إلى دعم الإصلاحات المتعلقة بقطاع الإسكان في الوقت المناسب. يقوم فريق الأمم المتحدة القطري حالياً، بناءً على طلب من مكتب رئيس الوزراء، بالعمل على

وضع برنامج إصلاحى للقطاع العام يسعى إلى تنفيذ إصلاحات أوسع في مجالات الخدمات المدنية، التخطيط، ووضع الموازنات.

6. أخيراً، القيام بتطوير القطاع الخاص التجاري، حيث قامت الحكومة العراقية بجهود لتحقيق هذه الغاية بدعم من الأمم المتحدة، سنقوم مجموعة البنك الدولي ووزارة الخارجية في الولايات المتحدة بإتمام إصلاحات قطاع السكن التي قامت بها الحكومة العراقية.

المخاطر

زيادة عمليات العودة: لقد أدى تحسن الحالة الأمنية الحالية في العراق بالإضافة إلى الخطوة المتفق عليها من قبل الحكومة لتشجيع العودة إلى زيادة رجوع الأسر النازحة إلى الوطن (تم تحديد 49,432 عائد من جميع أنحاء البلد في آذار 2009، تقرير منظمة الهجرة الدولية). أدت زيادة عمليات العودة إلى ظهور تحديات متعلقة بقضايا الأراضي والملكية على وجه الخصوص، وتتضمن هذه التحديات إدعاءات الملكية وحقوق الاستخدام للشاغلين الحاليين لمنازلهم، والنقص العام في الوحدات السكنية الرخيصة التكلفة، الملكيات المهمة والمتضررة، والبنية التحتية الاقتصادية التي آلت إلى حالة سيئة. وفي نفس الوقت، ثمة قلق من أن يؤدي التنفيذ غير المناسب لقرار رئاسة الوزراء رقم 101 والمرسوم رقم 262 المتعلقين بإخلاء البيوت المشغلة التي ترجع ملكيتها إلى النازحين إلى احتمال تفاقم المشكلة بإحداث شكل جديد من النزوح.

الوصول إلى موارد التنمية: بالرغم من الحاجة الماسة في قطاع الإسكان وكون السكن أولوية قصوى بالنسبة للمجموعات الفقيرة والنازحة، لا زال القطاع محروماً من مساعدة المجتمع الدولي لتحسين توفير السكن. حتى الآن، لا تتعدى نسبة الموارد المتوفرة للصندوق الدولي لإعادة إعمار العراق الـ1% فيما يتعلق بالإسكان والسكن. كما فشلت عمليات المناشدة الموحدة في توليد اهتمام كافٍ في هذا القطاع في أوساط المجتمع الدولي. إن المساعدات الدولية لا تزال ضئيلة حتى فيما يتعلق بدعم المساعدات الفنية وجهود بناء القدرات، على الرغم من موافقة الحكومة العراقية من حيث المبدأ على الاشتراك في تمويل المشاريع التطويرية. سيؤدي عدم توفير أموال إضافية إلى زيادة العجز في قطاع الإسكان في العراق.

الوصول إلى الأراضي: يعد نقص الأراضي القابلة للتطوير أكبر القيود التي تواجه تنمية الإسكان في المناطق الحضرية في العراق. لقد ركزت أسواق الأراضي الحضرية كنتيجة لسيطرة الحكومة على الأراضي. قامت وزارة البلديات والأشغال العامة بتجميد توزيع الأراضي حتى الانتهاء من خطط التنمية الحضرية الجديدة في المدن العراقية. بالتالي، فإن الأراضي المدنية الجديدة التي تدخل السوق قليلة. تم تشريع التحول إلى الإدارة المدنية غير المركزية للأراضي بشكل جزئي ولكن لم يترسخ هذا بعد.

لا يزال توزيع الأراضي في العراق محصوراً بيد الحكومة المركزية وتحت رقابتها، إذ يجب أن تشترك الحكومة بشكل مناسب وعملي في جميع جوانب تصميم وتنفيذ المشروع. بالإضافة إلى ذلك، على الرغم من أن الهيكلية على مستوى المحافظة تمثل وحدات غير مركزية للوزارات المركزية، إلا أن هناك تفاوت كبير في فهم مستوى

الإجراءات والممارسات بين المستويين. ونتيجة لذلك، يتم تأخير أو إهمال الإجراءات، ما لم تكن التوجيهات من الوزارات المركزية إلى المديرية المحلية محددة تماماً. بالإضافة إلى ذلك، تتفاقم حدة المشكلة في الحالات التي تتم فيها المطالبة بالأراضي لأغراض غير تلك التي تم تحديدها في الخطط القانونية أو عندما تطالب بها الوزارات الجديدة، مثل وزارة الهجرة والمهجرين، التي لم تضع عمليات مؤسساتية وأنظمة للتعامل مع مثل هذه القضايا. بالتالي، تأخذ عملية تحديد وتخصيص الأراضي لسكن النازحين من قبل السلطات المحلية وقتاً أطول من المتوقع.

أسعار النفط الخام: من الناحية الاقتصادية، أثر الهبوط الحاد في أسعار النفط الخام العالمية على العراق بشكل غير متناسب. من المتوقع حصول عجوزات حادة في الموازنة، وستؤدي النفقات التأسيسية الضخمة المتعلقة بشكل رئيسي برواتب الخدمة المدنية إلى ضغط الاستثمارات الرأسمالية، وسيؤثر هذا بدوره ليس فقط على الاستثمارات في الخدمات الأساسية في المستوطنات الحالية ولكن أيضاً على التوسع في المناطق الإسكانية الجديدة.

المركزية على المستوى الحكومي: لا تزال عملية اتخاذ القرار في وزارة الإعمار والإسكان مركزية للغاية حيث أن الإدارة العليا هي الجهة الوحيدة المخولة عملياً باتخاذ جميع القرارات النافذة مما يؤثر على درجة تنفيذ المشاريع الجارية للإصلاح الخاصة بالقطاع.

الوصول إلى الخدمات الاستشارية للمساعدة الفنية: لا يزال توفر الخدمات الاستشارية الفنية العالمية محدوداً بما يلي: أ) المخاوف الأمنية لدى الخبراء الدوليين وبالتالي إضعاف رغبتهم بالسفر إلى العراق و ب) الحدود المفروضة على عدد الموظفين الدوليين المسموح تواجدهم ومسائل الدعم اللوجستي الأخرى خاصة في بغداد.

الفرص

تسمح الحالة الأمنية المتحسنة بوصول أكبر إلى النازحين والعائدين داخل العراق. سيسمح تحسن الوضع الأمني لفريق القطاع بالتحول إلى التنفيذ المباشر للأنشطة بالاستعانة بالموظفين الموجودين في الميدان. سيؤدي هذا، على المدى الطويل، إلى استخدام طرق أقل تكلفة والاتصال المباشر بالمستفيدين.

سنقوم ببرامج التنمية الشاملة للقطاعين العام والخاص ببحث قضايا الأراضي والإصلاحات الإسكانية.

تشير نتائج الانتخابات المحلية الأخيرة بوضوح إلى أن المهمة الحالية تنصب على تحسين تقديم الخدمات، وهو درس سياسي من المرجح حتى أن يؤثر على الانتخابات النيابية القادمة. من المحتمل أن يتجسد هذا في جهود أكثر تناغماً لتعزيز عملية تقديم الخدمات الأساسية ومن ضمنها الإسكان.

هـ) البرامج المشتركة، التقارب والتعاون مع الأمم المتحدة

قام فريق القطاع، خلال فترة التقارير، بدور منبر للتنسيق وتوفير فرص لشراكات أكبر، زيادة التعاون والتقارب والتعلم من تجارب الآخرين. استمرت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة بالاستعانة بالمنظمات غير الحكومية كشركاء منفذين، واجتمع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية مع مؤسسة المساعدات الإنسانية والدعم التنموي الدولية CHF للقيام بمشروع في أربيل. بدأت المنظمات في عام 2009 بالعمل على زيادة تنوع تعاونها مع المنظمات غير الحكومية التي تملك الخبرة في أزمات النزوح، وبشكل خاص تعتزم العمل بشكل أكثر مباشرة مع المنظمات غير الحكومية الوطنية العراقية التي لديها قدرات تنفيذية واضحة. يسعى هذا الأسلوب إلى زيادة وصول المنظمات إلى النازحين، وتنفيذ المشاريع بطريقة أقل تكلفة، وتعزيز الجهات الأهلية والمدنية المحلية. لقد بدأت المنظمات أيضاً بتطبيق توصيات ورشة عمل مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في كانون الثاني/يناير 2008 حول قضايا المساعدة والحماية والتنسيق المتعلقة بالتدخلات التي تشمل اللاجئين الفلسطينيين والأهوازيين.

قام فريق القطاع أيضاً بالموافقة بالإجماع على إيلاء جميع المشاريع المستقبلية التي تعزز الشراكات بين المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة الأهمية القصوى. لقد تضمن التخطيط الممتد لعدة سنوات والمنفذ من قبل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية أيضاً استشارات ضمن فريق القطاع للتمكين من القيام بعمل مشترك أكبر عند الإمكان. لقد استفاد كامل الفريق من تحسن فهم الأولويات الوطنية/المحلية بسبب تضمين هذه المبادرة ومبادرات أخرى من قبل أعضاء آخرين ومنهم مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ومنظمة الهجرة الدولية على استشارات موسعة مع الحكومة العراقية، وشركاء حكومة إقليم كردستان.

إن كون برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية قائداً لفريق قطاع الإسكان والمأوى ومعاون لفريق قطاع المياه والصرف الصحي، وكذلك كون مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين قائداً لقطاع الحماية ومعاون لقطاع الإسكان والمأوى، يضع هذا الفريق (قطاع الإسكان والمأوى) في موقع جيد جداً لزيادة التقارب والتعاون بين القطاعات الأخرى. بالإضافة إلى ذلك، تترأس مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين مع المنظمة الدولية للهجرة المجموعة العاملة للنازحين الداخليين التي تتضمن وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية. وتشارك المفوضية أيضاً في المجموعة العاملة الإنسانية التي يترأسها مكتب الشؤون الإنسانية، الذي يسهل التنسيق بين القطاعات فيما يتعلق بالتدخلات الإنسانية لفرق النتائج القطاعية الستة المتصلة. وبالمثل، تمثل منظمة الهجرة الدولية فريق القطاع في لجنة المراجعة الفنية لبرنامج صندوق الاستجابة الموسعة، وتساهم بالتعليقات والتوصيات حول عدد من منح الطوارئ، والتي يغطي العديد منها توزيع المساعدات غير الغذائية.

أثناء فترة التقرير، قام فريق القطاع أيضاً بخطوات إضافية للتوفيق بين الأساليب، ومنها: (1) التحرك نحو توحيد حقائب المساعدات غير الغذائية وتبادل المعلومات حول أسعار الوحدة وتفاصيل المستفيدين (2) تبني برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية معايير مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين المتعلقة باختيار المستفيدين لتوفير السكن للنازحين والعائدين (3) الاتفاق على التحرك نحو وضع مؤشرات عامة للضعف المتعلقة بالسكن، واعتماد جميع أعضاء فريق النتائج القطاعية على بعضهم البعض عند الإمكان فيما يتعلق بالدراسات وبيانات المسوحات لتخطيط وتصميم ومراقبة وتقييم التدخلات.

و) الدروس المستخلصة

الدرس المستخلص من الدروس المستخلصة: في كل ورشة عمل أو تقرير، يتم تجميع الدروس المستخلصة ووضعها على الرف، أي لا يتم الاستفادة منها أبداً. يأمل أعضاء فريق القطاع بأن يتم تجميع الدروس المستخلصة في هذه الوثيقة ومشاركتها ومتابعتها.

الشراكات مع المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني: يتمكن موظفي هذا القطاع بسبب تحسن الوضع الأمني من تغطية مجالات أكثر والوصول إلى مناطق أكثر وبالتالي مراقبة النشاطات المنفذة بشكل أفضل. أدى هذا إلى القيام ببعض التعديلات على الشراكات وقيام بعض أعضاء القطاع بتوسيع أعمالهم مع الشركاء الوطنيين أو عقد اتفاق 'شامل' تتمكن من خلاله منظمة غير حكومية دولية من مراقبة أداء العديد من الشركاء الوطنيين. يقوم أعضاء آخرون بالتوسع في التنفيذ المباشر من خلال موظفيهم المحليين والحد بالترجيح من التنفيذ من خلال المنظمات غير الحكومية الشريكة. يؤدي هذا الاتفاق سواءً بالعمل بشكل مباشر أو من خلال الشركاء الوطنيين إلى تحسين فعالية تكلفة البرامج والتقريب بين المستفيدين والمنظمات الإنسانية. ككل، يتمثل الهدف في استثمار القدرات المحلية - سواءً قدرات المنظمات غير الحكومية الوطنية أو الموظفين المحليين من أعضاء القطاع - من خلال التدريب والتوجيه.

المراقبة والتقييم: يقوم أعضاء فريق القطاع بمراقبة نشاطاتهم بشكل متزايد بسبب إمكانية سفر موظفيهم إلى أماكن كان من المستحيل السفر إليها بسبب الحالة الأمنية. كما هو حال المكونات الأخرى للإدارة عن البعد، تتطلب المراقبة والتقييم بشكل خاص وجود طريقة إبداعية للتأكد من مراقبة وتدقيق النشاطات المنفذة مباشرة أو من خلال الشركاء. تقوم عدة منظمات بتنفيذ تقييمات لبرامجها ولكن لا تتم مشاركة النتائج ولا يتم القيام بأي تحليلات لضمان أن الآخرين الذين يقومون ببرامج مشابهة يمكنهم التعلم منها. **هل من الممكن أن يكون لقسم المراقبة والتقييم في وحدة تحليل المعلومات دور في ذلك؟**

آليات التنسيق في الأمم المتحدة (الفرق القطاعية، العمليات التخطيطية، الخ): يعتبر التنسيق الوثيق والفعال بين الفرق القطاعية أمراً حاسماً في التخطيط وقدرات الإنتاج الناجحة. لقد تم تأسيس الفرق ولكنها لا تزال تعمل بشكل 'عامودي' بدون أي تنسيق أفقي بين القطاعات المختلفة. تحتاج الفرق بشكل مستمر إلى تلقي ردود وتحليلات كافية وفي الوقت المناسب حول النشاطات القائمة بين المنظمات داخل العراق للوصول إلى تنسيق فعال. **التنسيق ضمن القطاع:** أثبت فريق قطاع الإسكان أنه ضروري لوضع المعايير وتبادل المعلومات حول نشاطات الأعضاء، والدروس المستخلصة، الخ، لكن لم يصل إلى طاقته القصوى فيما يتعلق بالتنسيق وخاصة في تنسيق توزيع المساعدات غير الغذائية. ثمة ضرورة إلى إيداع تعاون أكبر من قبل الأعضاء لتبادل المعلومات حول النشاطات لدعم التنسيق بين النشاطات. **يعد التنسيق مع النظراء** أمر حاسم، حيث يعد التعلم من خلال العمل أوثق طريقة لضمان موافقة النظراء، من خلال التواجد على الأرض بمعلومات أولية.

صندوق دعم العراق: تلقى القطاع موارد مالية محدودة من خلال الموارد المخصصة لصندوق دعم العراق. لم يتم استخدام هذه الموارد المالية في التدخلات الإنسانية، ولكن تم استخدامها كأداة مفيدة لتلبية احتياجات القطاع الأخرى.

الضعف: ليس هناك تقييم موحد للضعف. لكل عضو في فريق القطاع معايير الخاصة المتعلقة بالضعف التي يتم استخدامها في اختيار المستفيدين أو يقوم العضو باستخدام أحد المعايير المتبعة حالياً والمقدمة من فريق القطاع. بسبب عدم وجود معايير موحدة، يتم مشاركة معايير الضعف لكل عضو مع بقية فريق القطاع لغرض التعرف على كيفية اختيار المستفيدين. يتم تكرار العديد من الأسئلة الخاصة بالضعف في استبيانات متنوعة. تختلف الاستبيانات بسبب اختلاف التفويض والمساعدة المقدمة (بناء المساكن/إعادة التأهيل مقابل حقائب المساعدات غير الغذائية التي تضم مواد منزلية ومؤن غذائية)

إعداد التقارير: تشعر المنظمات بضرورة تنظيم عملية إعداد التقارير بشكل أكبر مما هي عليه الآن. تقوم المنظمات حالياً برفع التقارير بشكل نصف شهري أو شهري إلى جهات متنوعة: حكومة إقليم كردستان، مكتب الشؤون الإنسانية، الفرق القطاعية (لدعم التقارير الإنسانية، تقارير إعادة البناء، والتقارير التنموية) وتقوم بتجميع تقارير ربع أو نصف سنوية، الخ. على الرغم من إعداد التقارير بشكل موسع، إلا أننا لا ننلقى ردوداً حول برامجنا، أي: معلومات حول نشاطات الآخرين في نفس القطاع/المنطقة الجغرافية لتجنب التكرار وضمان تعاون البرامج بشكل أفضل.

إدارة المعلومات: لدى كل عضو نظام إدارة معلومات خاص به يلبي الاحتياجات المعلوماتية الخاصة لمنظمتهم، ويشعر الأعضاء بالحاجة إلى التوعية بشكل أكبر على نشاطات وحدة تحليل المعلومات للاستفادة بشكل كامل من البيانات المتوفرة.